المقدمة العامة

يعتبر موضوع كفاية رأس المال من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء، كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة البنوك، وذلك باعتبارها العلاقة التي تربط بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته، وفي هذا الإطار عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للكفاية كان أبرزها الذي اقترحته لجنة بازل عام 1988، إلا أن التطبيق العملي لهذا المعيار في البنوك أسفر عن العديد من السلبيات ونقاط الضعف ، الأمر الذي دفع اللجنة إلى إجراء تعديلات عليه و اقتراح معيار جديد لقياس الملاءة اصطلح عليه تسمية بازل 2.

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 تبيّن أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس مال كافٍ لدعم وضعية المخاطر التي تواجهها، ناهيك عن امتلاك البنوك مخزوناً غير كافٍ للسيولة ؛ لهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على دعامات بازل 2 بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت ما يُعرف ببازل 3 في نهاية عام 2010.

مع هذا التطور في قياس كفاية رأس المال في البنوك التقليدية، وعدم مراعاة مقررات بازل 1 و 2 خصوصية المصارف الإسلامية والتي ترجع بصورة أساسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموالها واستخداماتها، بدأ الاهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تراعي خصوصيتها في جانب مصادر الأموال المتمثلة في حسابات الاستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وكان أول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مارس 1999 ضمن معيار بازل 1، ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية رقم (2) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ديسمبر 2005 ضمن معيار (بازل II) ، وأخيراً المعيار المعدَّل لكفاية رأس المال رقم (15) الصادر أيضا عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر 2013 ضمن معيار (بازل II وبازل III) .

أما في ما يخص البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر فهي تعاني من إشكالية الرقابة عليها من طرف بنك الجزائر ضمن قانون مصرفي موحد، لا يفرق بينها وبين البنوك التقليدية، وبالتالي تخضع لنفس التعليمات المطبقة على تلك البنوك ومنها طريقة حساب كفاية رأس المال ، حيث يلزم بنك الجزائر البنوك سواء العمومية أو الخاصة على الالتزام بهذا المعيار بنسبة لا تقل عن 9.5 % من الأموال الخاصة بالمقارنة مع حجم استخدامها و التزاماتها داخل و خارج الميزانية، وفي السياق ذاته حدد بنك الجزائر نماذج خاصة لتقدير الأصول المرجحة بالمخاطر، تقدير الأموال الخاصة الصافية، وكذا تقدير نسبة كفاية رأس المال، وأكد على أن يتم التصريح بهذه النسبة دوريا وكل بنك لا يلتزم بها يكون

معرضا لعقوبات، لكن التزام البنوك الإسلامية الجزائرية بهذه التعليمات قد يؤثر على مصداقية هذه النسبة و لا يعكس الوضعية المالية الصحيحة لها .

إشكالية البحث

ماهي معالم الإطار المقترح لتطوير معيار لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المصارف ؟ وما هو واقع تطبيقها في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال معالجة فصول البحث.

- ماهو مفهوم كفاية رأس المال وأهميته ؟
- كيف يتم تقدير كفاية رأس المال؟
- كيف يتم تطبيق هذا المعيار في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

الفرضيات

- تطبق البنوك الإسلامية المعيار الصادر عن المؤسسات الراعية للعمل الإسلامي أما البنوك الإسلامية الجزائرية فهي ملزمة بتطبيق ما ينص عليه بنك الجزائر.

- تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرته على تسديد التزاماته، ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

- يتم تقدير معدل كفاية رأس المال حسب المعايير الدولية (مقررات لجنة بازل(1،2،3)) وحسب معايير شرعية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)).

- يتم حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية وفق ما ينص عليه بنك الجزائر والذي لا يفرق بينها وبين البنوك التقليدية.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية البحث في كونه يدرس موضوع كفاية رأس المال في البنك الذي يعد من بين المواضيع التي لم تحض بمعالجة و دراسة مستفيضة من قبل على الرغم من الدور الكبير الذي يؤديه في القطاع المصرفى، من هذا المنطلق تأتي دراستنا لهذا الموضوع كمحاولة لمعالجة هذا النوع من الأبحاث. كما تعنى هذه الدراسة بتوضيح فلسفة البنوك و رؤيتها اتجاه كفاية رأس المال في ظل البحث المتواصل عن تحسين أداء البنك.

مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لموضوع البحث إلى الأسباب التالية:

ـ يعتبر موضوع كفاية رأس المال في البنوك موضوعا متجددا؛ حيث مازال يعرف العديد من التغييرات بدليل قيام لجنة بازل بإدخال مجموعة من التعديلات على هذا المعيار في اتفاقيتها الجديدة.

ـ في حدود إطلاعنا فإن موضوع كفاية رأس المال من المواضيع قليلة التناول .

ـ الموضوع يتلاءم مع التخصص.

أهداف الموضوع

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

ـ الإحاطة بمفهوم المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي والى مفهوم كفاية رأس المال في البنوك.

ـ دراسة مختلف ما جاءت به اتفاقيات بازل فيما يخص كفاية رأس المال في البنوك.

ـ معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية بمعايير الملاءة المالية الدولية (بازل)، ومدى انسجام تلك المعايير مع الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية .

ـ الإطلاع على المحاولات الإسلامية الرائدة في إصدار معايير إسلامية لكفاية رأس مال المصارف الإسلامية.

ـ التعرف على التنظيم البنكي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك.

المنهج المتبع

إن أي موضوع بحث يجب أن يتبع منهجية علمية معينة، وفي هذا البحث اتبعنا الطريقة الوصفية للإلمام بكل جوانب الموضوع النظرية، بالإضافة إلى استقراء المعلومات والبيانات لاستعمالها في التحليل والتعمق في الموضوع،ثم إسقاط هذه المنهجية علي أحد المصارف العاملة وفق المصرفي الإسلامي.

مصادر البحث

من أجل إنجاز البحث تم الاعتماد على العديد من مصادر المعلومات، تتمثل أساسا في الكتب، رسائل الماجستير والدكتوراه، المجلات العلمية، المقالات المتخصصة والملتقيات، بالإضافة لإصدارات لجنة بازل وكذا تنظيمات وتعليمات بنك الجزائر.

خطة العمل

من أجل الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، منها فصلين نظريين، والآخر تطبيقي، كما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية لكفاية رأس المال ،وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول المصارف الإسلامية وذلك من خلال مطلبين، مطلب يحتوي علي تعريف المصارف الإسلامية مع ذكر خصائصها ومطلب آخر خاص بمصادر الأموال واستخداماتها في هذه المصارف. أما المبحث الثاني: فيتضمن المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وذلك من خلال مطلبين، مطلب نقوم من خلاله باستعراض مفهوم المخاطر وطبيعتها ومطلب آخر خاص بإستراتيجية المصارف الإسلامية في مواجهة هذه المخاطر. أما في المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فهو يتعرض إلى المفاهيم الخاصة برأس المال وكفايته .

الفصل الثاني: يتضمن الإطار التنظيمي لكفاية رأس المال حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول و يتعلق بكفاية رأس المال حسب المقررات الدولية بالتعرف على كفاية رأس المال حسب بازل1، بازل2، بازل3 في المطلب الأول و انعكاسات هذه المقررات على البنوك الإسلامية في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فيتعرض إلي كفاية رأس المال حسب المعايير الصادرة عن المؤسسات الراعية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال مطلبين، مطلب خاص بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية ضمن بازل 1 والآخر بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. و المبحث الثالث يستعرض كفاية رأس المال حسب التنظيمات الجزائرية في مطلبين، المطلب الأول نتعرف فيه علي كيفية تطبيق هذا المعدل في البنوك الجزائرية أما المطلب الثاني فهو خاص بمعدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر.

أخيرا تعرضنا في **الفصل الثالث** إلى دراسة تطبيقية لأحد البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر المتمثل في بنك البركة الجزائري و ذلك خلال الفترة 2010-2014 ، قصد الوقوف على كيفية تطبيق معيار كفاية رأس المال في الواقع، و مقارنة النتائج المتحصل عليها في الجانب النظري بنظيرها في الجانب التطبيقي، و قد تم الاعتماد على مختلف البيانات و التقارير التي يوفرها البنك.